مهند مصطفى (*)

المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية بين صراعها الداخلي والصراع مع وزارة المالية

مقدمة

ينطلق هذا المقال من الادعاء بأن الأكاديميا الإسرائيلية تمر في السنوات الأخيرة بصراع بين توجهين مركزيين هما التوجه الجمهوراني من جهة والتوجه النيو- ليبرالي من جهة أخرى، وكنا قد فصلنا في مقال سابق في مجلة "قضايا إسرائيلية" مميزات وجوهر خطاب هذين التوجهين وخلفياتهما التاريخية في السياق الأكاديمي الإسرائيلي[1]، وسنحاول من خلال هذا المقال إكمال نقاش هذا الادعاء من خلال التوقف على جوانب جديدة، تؤكد أن الصراع بين التيارين بدأ يأخذ أبعادا جديدة تتعلق بسياسات وخطاب الجامعات وصراعها مع القوى السياسية والاقتصادية والأكاديمية المحيطة بها. في هذا المقال سوف نستعرض محورين من محاور الصراع المختلفة في الأكاديميا الإسرائيلية، وهما صراع الجامعات- الكليات، وصراع الجامعات- وزارة المالية، وسنقوم في مقالات لاحقة باكمال باقي محاور الصراع في الأكاديميا الإسرائيلية.

صراع الجامعات- الكليات

تواجه الجامعات الإسرائيلية تحدي الكليات المنتشرة في إسرائيل، حيث تشكل هذه الكليات مراكز جذب للطلاب على حساب الجامعات، وعلى الرغم من ان القسط السنوي للكليات وخاصة النوعية منها يفوق أضعاف القسط في الجامعات إلا إنها نجحت في أن تشكل تحديا أمام الجامعات في مجال التدريس الجامعي، ومما يزيد من صعوبة هذا التحدي أن الكليات لا تضع البحث العلمي في سلم أولوياتها فهي ليست كليات بحث علمي بل كليات تدريس، الأمر الذي يجعلها تستثمر في مجال التدريس، وليس كالجامعات التي تعتبر بالأساس جامعات بحثية، مما يجعل التدريس في الدرجة الثانية من الأهمية.

(*) طالب دكتوراه- مدرسة العلوم السياسية، جامعة حيفا.

وأدى هذا التحدي إلى تغيرات بنيوية في الجامعات الإسرائيلية كان الهدف منها التنافس مع الكليات على جذب الطلاب الى الجامعة للدراسة، ومعنى ذلك أنه بسبب التحدي الذي تواجهه الجامعات من ظهور الكليات في إسرائيل واستقطابها للطلاب فإنها اضطرت إلى التركيز في مواردها المالية والبشرية على الجانب التدريسي أيضا وليس على الجانب البحثي فقط، مما مس بالضرورة بالجانب البحثي، حيث كانت الجامعات مضطرة للحفاظ على أقسامها المختلفة وعلى مواردها المالية والبشرية ان تتنافس مع الكليات في المجال التدريسي الأمر الذي احتكرته الجامعات قبل الانتشار الكبير للكليات في سنوات التسعينيات، كما يوضح الجدول التالي.

جدول يبين تطور التعليم العالي في إسرائيل بين الكليات والجامعات (١٩٩٠-٢٠٠٢)

	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٢
الجامعات	٨	٨	٨
الكليات الأكاديمية	١٣	٣٠	٤٥
عدد الطلاب	٧٨,٠٠٠	١٢٥,٢٨٠	١٨٠,٧٠٠
مجمل الطلاب في اللقب الأول	٥٥,٢٣٠	٩٢,٥٣٠٠	١٣٧,٨٠٠
طلاب اللقب الأول في الكليات	٩,٩٤٠	٢١,٢٨٠	٦١,٨١٦

المصدر: ترتيب وتنسيق من تقارير لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي الإسرائيلي.

وفي استطلاع أجراه مكتب الإحصاء المركزي حول مدى رضا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي خلال السنة الدراسية ٢٠٠٣\٢٠٠٤، اتضح أن خريجي الكليات عبروا عن رضا أكبر من خريجي الجامعات، فإن المراتب العشر الأولى كانت كلها من نصيب الكليات بينما توزعت الجامعات في المرتبتين العشريتين الثانية والثالثة، وجاء المركز المتعدد المجالات في هرتسليا في المكان الأول من حيث مستوى رضا خريجيه عنه[٢]. ويتضح من الاستطلاع ان المناخ التدريسي في الكليات هو أفضل من المناخ التدريسي في الجامعات، حيث أشار ٩٠٪ من خريجي الكليات إلى رضاهم من هذا المناخ مقابل ٧٨٪ من خريجي الجامعات. ويشير تقرير مكتب الإحصاء المركزي إلى أنه ما من تغيير حدث على النتائج مقارنة مع السنة الدراسية ٢٠٠١\٢٠٠٢.

جدول يوضح ترتيب الكليات والجامعات حسب مستوى رضا الخريجين بتدريج ٠ حتى ٣

التدريج	الكليات	المعدل	التدريج	الجامعات	المعدل
١	المركز المتعدد المجالات- هرتسليا	٢,٣٨	١١	معهد التخنيون	٢,٠٣
٢	كلية هداسا	٢,١٩	٢٠	جامعة بن غوريون	١,٩٠
٣	كلية نتانيا	٢,١٠	٢٢	الجامعة العبرية	١,٨٦
٤	كلية براودي	٢,٠٨	٢٤	جامعة حيفا	١,٨٢
٥	كلية سابير	٢,٠٧	٢٦	جامعة تل أبيب	١,٧٠
٦	كلية كريات أونو	٢,٠٧	٢٨	جامعة بار إيلان	١,٦٠

وقد استجابت الجامعات للتحدي الذي وضعته الكليات أمامها من خلال إتباع أساليب الكليات في تجنيد الطلاب، مثل تنظيم أيام مفتوحة للمسجلين إلى الجامعات، نشر إعلانات في الصحف، القيام بمحاضرات تثقيفية للطلاب الذين ينوون الدخول للجامعات ، بناء برامج سريعة وثمينة للماجستير لا تتعدى العام الواحد وغير ذلك من الأساليب وذلك لجذبهم إلى الجامعات. إن هذه الإجراءات تدل على أن الجامعات دخلت إلى ساحة المنافسة مع الكليات في موضوع المهارات التدريسية الى جانب منافستها مع الجامعات البحثية الأخرى في الإنتاج البحثي والعلمي.

وفي لقاء أجري مع رئيس الجامعة العبرية الجديد البروفسور مناحيم بن ساسون أكد على أن الجامعة الأهم في إسرائيل هي التي سوف تخطو خطوات جدية في التنافس على جذب الطلاب وليس فقط التنافس في الإنتاج البحثي، مضيفا ان على الجامعات الإسرائيلية تحسين علاقتها مع الجمهور ومكانتها في المجتمع الإسرائيلي إذا ما أرادت البقاء والاستمرار. ويعترف بن ساسون أنه في الماضي كان ينتقد المحاضرين الذي كانوا يظهرون في الإعلام لاعتقاده ان ذلك يقلل ويحقر البحث العلمي، إلا إنه يؤكد أنه كان مخطئا وان على الجامعات أن تسوق نفسها للجمهور، ويضيف "نحن نستفيد من ضرائب الجمهور وعلينا أن نرجع معرفتنا للجمهور، الكثير منا يمتنعون عن الذهاب إلى الجمهور لاعتقادهم أن ساحة إعلامنا هي الأبحاث العلمية، وهذا عير صحيح، علينا أن نصوغ أفكارنا بحيث تكون واضحة ومتوفرة للجمهور"[٣].

ويضيف بن ساسون موضحا التوجه الجديد للجامعة العبرية "يوجد بيننا علماء يأتون كل يوم على مدار ٤٠ عاما إلى مختبراتهم،

إلا إن طلابهم لا يعرفون ماذا يفعلون في المختبرات، أكثر من ذلك حتى عائلاتهم لا تعرف ماذا يفعلون، لا يمكن الاستمرار في هذا الوضع، دافع الضرائب يريد أن يعرف على ماذا يقوم بدفع ضرائبه، على كل عالم أن يكون جاهزا ليشرح لماذا يقوم ببحث هذا المجال؟ وماذا سيخسر المجتمع الإسرائيلي إذا لم يكن على علم بهذه الأبحاث" . ويؤيد هذا التوجه رئيس لجنة التخطيط والموازنة، مانويل تريختنبرغ، الذي يعد حاليا خطة إصلاحية للجامعات الإسرائيلية يتضمن أحد بنودها قيام الكادر الأكاديمي بالتطوع في المدارس الثانوية من خلال تقديم محاضرات للطلاب وذلك بهدف "إنزال الجامعة إلى الشعب" على حد تعبيره، وأيضا بهدف جذب الطلاب الى الجامعات[٤].

وفي ظل الحملة الإعلامية والسياسية على الجامعات الإسرائيلية، كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها بتاريخ ٢٠٠٩\٧\١٢، أن على الجامعات أن تتوقف عن منافسة الكليات، وأن تقوم بعملية قيادة للأدب والعلم والإنتاج البحثي في إسرائيل. وفي رده على افتتاحية هآرتس كتب البروفسور كارلو شطرنبرغ مقالا بعنوان "خطة إنقاذ للجامعات"، ادعى خلاله أن الجامعات تواجه أزمة التعليم العالي الموجودة حاليا في إسرائيل، وجزء منها نابع من ظهور الكليات، حيث تقف الجامعات أمام تحقيق هدفين متناقضين، حسب رأيه، هما التميز في البحث العلمي من جهة وتوسيع متناولية التعليم العالي. وعلى ضوء ذلك يقترح شطرنبرغ توزيع العمل بين الكليات وبين الجامعات، فهو يعتقد أن الجامعات لا تستطيع أن تستوعب الأعداد الكبيرة من الطلاب مما سيؤثر سلبا على نوعية البحث العلمي لأنها سوف توجه جزءا من مواردها المادية والبشرية الى المجهود التدريسي الذي سيأتي حتما على حساب التفوق البحثي، لهذا فهو يقترح أن تقوم الكليات بعملية التدريس وتعليم السكان، بينما تقوم الجامعات بممارسة البحث وتخريج الباحثين[٥].

صراع الجامعات– وزارة المالية

يدور الصراع الأساسي في الأكاديميا الإسرائيلية بين الجامعات وبين وزارة المالية، حيث تدعي الجامعات أن تدهور التعليم العالي الإسرائيلي يعود بالأساس إلى التقليصات المادية في ميزانية الجامعات البحثية، فيما تدعي وزارة المالية وجهات اخرى سنأتي على ذكرها لاحقا أن التدهور يعود بالأساس إلى الإدارة المالية السيئة في الجامعات وإلى عزوف المحاضرين الكبار عن التدريس فيها ما يؤدي الى صرف أموال كثيرة على المحاضرين الصغار والذين لا يساهمون بدورهم في الإنتاج البحثي في الجامعة. وتتقاطع مصالح وزارة المالية مع الكليات الأكاديمية وخاصة تلك الممولة حكوميا والتي تحاول أن تنافس الجامعات البحثية على نصيبها من الميزانيات، فعلى سبيل المثال كتب إليعازر فوكس، المدير العام السابق لكلية "الإدارة"، أن مشكلة التعليم العالي في إسرائيل ليست الميزانيات وإنما غياب نجاعة صحيحة لإدارة الميزانيات، ويضيف أن الجامعات تستغل الحرية الأكاديمية لمنع الشفافية المالية أمام وزارة المالية[٦].

أمّا يعقوب برغمان، وهو محاضر في كلية الإدارة الاقتصادية في الجامعة العبرية، فإنه يدعي أن المجال العلمي الذي تتميز فيه إسرائيل وهو الصناعات الإلكترونية "الهايتك" هو عمليا من نتاج الجيش وليس الجامعات. ويقول في هذا السياق إن الجيش هو الذي يزود السوق الإسرائيلية بخبراء في مجال التكنولوجيا وبأصحاب تجارب عملية، وينتقد بذلك ادعاء الجامعات بأنها المسؤولة عن التطور العلمي الكبير في مجال الهايتك، حيث أن البحث العلمي في الجامعات كانت له مساهمة متواضعة في تطور الهايتك الإسرائيلي[٧].

وتستند وزارة المالية في تفنيد ادعاءات الجامعات في موضوع التقليصات المالية إلى تقرير لجنة شوحط التي أقيمت لفحص وضع التعليم العالي في إسرائيل، فقد ورد في هذا التقرير أن ميزانية التعليم العالي حافظت على استقرارها خلال الأعوام ٢٠٠٠–٢٠٠٨. كما تقول الوزارة إن الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في إسرائيل يصل إلى معدل ٥ر٤٪ من الإنتاج المحلي، وهذا يضع إسرائيل في المكان الأول، إلا إن الجامعات ترد على هذا الادعاء بالقول إن ٧٧٪ من هذا المبلغ يتم إنفاقه من خلال القطاع الخاص أما الباقي فهو إنفاق حكومي وتذهب غالبيته إلى البحث التطبيقي وليس إلى الأبحاث الأساسية، وإذا ما تم قياس معدل الإنفاق الحكومي على البحث العلمي فإن إسرائيل تنفق أقل من الولايات المتحدة ودول (OECD)[٨].

جدول يوضح ميزانية الجامعات الإسرائيلية خلال الأعوام ٢٠٠٠– ٢٠٠٨ (مليارات الشواكل)

٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
٦,٣	٦,٥	٦,٤	٦,٣	٦,٠	٦,٤	٦,٥	٦,٣	٦,٢

المصدر: تقرير لجنة شوحط لفحص أوضاع التعليم العالي في اسرائيل، ص: ١٩.

لقد بدأت الجامعات تتفهم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغير وأنها في ظل التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيو- ليبرالية الجديدة لا بد لها من أن تقدم تنازلات أمام طلبات وزارة المالية. مانويل تريختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، اللجنة الأكثر أهمية في الأكاديميا الإسرائيلية والمسؤولة عن توزيع الموارد والميزانيات للجامعات والكليات الممولة حكوميا، يعتقد أن تغيرا حدث في الأكاديميا الإسرائيلية عموما وفي الجامعات خصوصا، وأن على الجامعات التنازل كي تستطيع أن تحافظ على وجودها،

في مقال نشره البروفسور يوسي هيرشبرغ، أستاذ العلوم الجينية في الجامعة العبرية، قال إن إسرائيل تحتاج إلى الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي لكي تستطيع الخروج من المأزق الاقتصادي التي تعانيه الدولة. وينطلق هيرشبرغ من هذا الادعاء لتفنيد ادعاء وزارة المالية القائل إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة تفرض على الدولة تقليص ميزانيات الجامعات البحثية في إسرائيل[٩]. ويضيف مناحيم بن ساسون، رئيس الجامعة العبرية، أن الجامعات تمتعت خلال سنوات التسعينيات بوفرة مالية كبيرة، إلا إنه منذ العام ٢٠٠١ بدأت تعاني من أزمة اقتصادية بسبب التقليصات في ميزانية الجامعات من جهة وازدياد عدد الطلاب من جهة أخرى[١٠].

ويعلل هيرشبرغ ادعاءه بالقول إن التجربة اليابانية في سنوات التسعينيات خلال الأزمة الاقتصادية تدل على أن الاستثمار في البحث الأساسي وليس التطبيقي ساهم في إخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها. في المقابل، يقول الكاتب: هناك إهمال غير مسبوق للبحث العلمي في إسرائيل، حيث أنه لا توجد فيها مؤسسات قومية للبحث العلمي كما هو الوضع في الدول المتطورة، حيث تقوم الجامعات بهذه المهمة، والتقليصات التي أصابت الجامعات في السنوات الأخيرة مست البحث العلمي والقوى العالمية فيه، والأجهزة البحثية أصبحت قديمة، وليست هناك ميزانيات كافية للمكتبات، وليس هناك استيعاب لمحاضرين جدد يقومون باستبدال المحاضرين القدامى، ويتم إغلاق كليات كاملة بالإضافة إلى إغلاق مجالات البحث في مجالات معينة".

أما البروفسور رام فروست من كلية علم النفس في الجامعة العبرية فيذهب أبعد من ذلك قائلا إن التقليصات المالية للجامعات كانت نتيجة "تجويع مستمر ومقصود استمر مدة عقد كامل"، بمعنى أن فروست يدعي أن التقليصات كانت مقصودة من وزارة المالية، ويضيف أن الجامعات الإسرائيلية حققت نجاحات كبيرة على الرغم من التجند العام ضدها في إسرائيل من قبل الحكومة والإعلام وجهات أكاديمية أخرى، ويسمى ما يحدث تجاه الجامعات بمصطلح "كراهية الجامعات"[١١].

لقد بدأت الجامعات تتفهم أن السياق الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل قد تغير وأنها في ظل التحولات الجديدة في السياسات الاقتصادية والأكاديمية النيو- ليبرالية الجديدة لا بد لها من أن تقدم تنازلات أمام طلبات وزارة المالية. مانويل تريختنبرغ، رئيس لجنة التخطيط والموازنة في مجلس التعليم العالي، اللجنة الأكثر أهمية في الأكاديميا الإسرائيلية والمسؤولة عن توزيع الموارد والميزانيات للجامعات والكليات الممولة حكوميا، يعتقد أن تغيرا حدث في الأكاديميا الإسرائيلية عموما وفي الجامعات خصوصا، وأن على الجامعات التنازل كي تستطيع أن تحافظ على وجودها، إلا إنه أشار إلى أن هناك جيلا جديدا من رؤساء الجامعات أدى إلى وجود تصورات جديدة لمكانة ودور الأكاديميا والمؤسسة الأكاديمية وعلاقتها مع المحيط بها[١٢].

ويعتقد تريختنبرغ أن على كل الأطراف تقديم تنازلات في سبيل تنجيع الجامعات وإنقاذها، وعلى رأسها الجامعات، حيث يعتقد أن على الجامعات أن تقوم بتنجيع الأداء الإداري والمالي بداخلها كما على الكادر الأكاديمي فيها أن يقدم تنازلات مالية، مثل تجميد العلاوات المالية، وتقليص مخصصات التقاعد، بالاضافة الى الشفافية المالية، وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن وزارة المالية طالبت الجامعات في العام ٢٠٠٨، ولأول مرة في تاريخها، بأن تبدأ بتسليمها الكشوفات المالية المتعلقة برواتب المحاضرين في الجامعات، وقد هددت وزارة المالية الجامعات بعدم تمرير مخصصاتها المالية الشهرية والسنوية إذا لم تقم بتسليم الوزارة هذه الكشوفات بشكل منتظم.

ويتماهى شطرنبرغ مع التوجهات التنافسية العولمية في الأكاديمية العالمية، المتأثرة بالتوجهات النيو- ليبرالية حيث يقترح تحويل الجامعات الإسرائيلية إلى جامعات مختارة من خلال إدخالها إلى ساحة التنافس البحثي العالمي، واستقطاب أفضل المحاضرين والباحثين في العالم، وتحويل التعليم في الكليات من اللغة العبرية إلى اللغة الانكليزية لاستقطاب الطلاب المميزين من مختلف أنحاء العالم، والهدف حسب شطرنبرغ يجب أن يكون وصول الأكاديميا الإسرائيلية إلى المراتب العشرين الأولى في تدريج الجامعات العالمية[١٣].

جدول يوضح تدريج الجامعات الإسرائيلية عالميا
خلال الأعوام ٢٠٠٧- ٢٠٠٩

	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الجامعة العبرية	١٢٨	٩٣	١٠٢
جامعة تل أبيب	١٥١	١١٤	١١٤
معهد "التخنيون"	٢٣١	١٠٩	١٣٢
جامعة بن غوريون	٢٨٦	٢٦٤	٣٢٣

المصدر: http://www.topuniversities.com/university-rankings

يقترح شطرنبرغ أن تتحول مهمة تحويل الجامعات الإسرائيلية إلى رائدة في البحث العلمي إلى مشروع قومي إسرائيلي، حيث أنها المورد الأساسي للمجتمع، ولتحقيق هذا الهدف يجب على الحكومة أن تغير طريقة الإنفاق على الجامعات، من الطريقة الحالية التي تقدر حسب عدد الطلاب للقب الأول في الجامعة إلى الإنفاق حسب التفوق في البحث العلمي والتدريس، حيث تركز الأولى على الكم بينما تهتم الثانية بالنوعية. ويقترح أن تقوم الحكومة بتجهيز أماكن عمل لـ ٥٠٠ عالم إسرائيلي ممن يعملون في أفضل جامعات العالم ودمجهم في الأكاديميا الإسرائيلية.

يفكك البروفسور إيليا ليبوفيتش الادعاءات المركزية لوزارة المالية حول ضرورة تنجيع الإدارة المالية في الجامعات، حيث يقول إن الإنتاج الذي تقوم به الجامعات لا يمكن قياسه ماديا، ويضيف: "إن مساهمة الجامعة للمجتمع تشبه مساهمة الكنيست، المحكمة ومؤسسة مراقب الدولة، حيث لا يمكن قياس مساهمة هذه المؤسسات بالمقاييس المادية"، كما أن الادعاء بأن من ينفق على الجامعة عليه التحكم بها هو ادعاء غير صحيح بالعموم، وكم بالحري إذا ما كان الحديث عن جامعة أكاديمية، إن الاستثمار في الكادر الأكاديمي في الجامعة لا يمكن أن يقاس مردوده ماديا أو ماليا كما تطالب بذلك وزارة المالية[١٤].

ويؤكد على هذا النقد البروفسور غابي سلمون، أستاذ التربية في جامعة حيفا والحاصل على جائزة إسرائيل للأبحاث التربوية، الذي رد بدوره على مقالات كتبت في الصحف حول ضرورة فحص الفائدة التي تقدمها الجامعات للجمهور[١٥]. يقول سلمون "من يحدد الفائدة من البحث؟ وكيف تقاس الفائدة؟ ما الفائدة التي يمكن قياسها من تدريس الشعر بلغة الييديش أو المبنى الاجتماعي لقبائل في شرق إندونيسيا؟ هل ستحدد الفائدة البحثية فقط على أساس اعتبارات الدولار؟ ألا توجد فائدة في حقيقة تثقيف المجتمع، هل وجد العلم ليكون نفعيا، أم أيضا جاء ليعمق فهمنا لظواهر الطبيعة، الإنسان والمجتمع؟[١٦]".

أمّا البروفسور مناحيم نتان من جامعة تل أبيب فيهاجم في مقاله بشدة محاولات التدخل الإداري في الجامعات، من خلال لجان إدارية تتشكل من شخصيات جماهيرية، كما يدعي أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة الميزانيات بشكل عام للجامعات والميزانيات البحثية بشكل خاص وبين أداء الجامعات، فكلما زاد الإنفاق على الجامعات زادت فاعلية وأداء الجامعة، ويختم مقاله بالقول "الجامعات في إسرائيل هي كنز إستراتيجي، إذا اختفت واحدة منها أو مست من "الإصلاحات"، فإن الضرر الذي سيلحق بالدولة سيكون كبيرا جدا"[١٧].

في العموم يعارض المحاضرون في الجامعات، أو قسم منهم، تدخل وزارة المالية في الشؤون المالية داخل الجامعات بادعاءات منها أن ذلك يهدد حرية البحث العلمية، وتحاول وزارة المالية تفنيد هذه الادعاءات، وقد استطاعت إقناع لجنة رؤساء الجامعات ولجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي بالقبول بالشروط التي تضعها بهدف تمويل الجامعات والشفافية في صرف الميزانيات. هناك جانب آخر من الصراع في الأكاديميا الإسرائيلية، تطرحه وزارة المالية ويحتاج إلى بند خاص في مقال قادم، هو النقاش حول اللجان الإدارية في الجامعات، هل يجب أن تتكون من الكادر الأكاديمي في الجامعات أم من ممثلي جمهور من خارج الجامعات، ففي الوقت الذي تحاول الجامعات الضغط لتكون الإدارة داخلية (أكاديمية)، تحاول وزارة المالية الضغط بأن تكون الإدارة الداخلية خارجية (شخصيات جماهيرية).

إن التوجه النيو- ليبرالي يؤمن بالمنافسة، باختيار الأفضل وفقاً للداروينية الاجتماعية التي تشكل المنطلق الفكري الاجتماعي الأساسي للأيديولوجيا النيو- ليبيرالية، والأفضل في هذه الحالة هم بلا شك القادمون بالأساس من خلفيات اجتماعية- اقتصادية مرتفعة (الطبقات الاجتماعية المهيمنة). كما ويؤمن التوجه النيو- ليبرالي بالتصنيف، والوجه الآخر للتصنيف هو الإقصاء، لأنه عندما يتم اختيار الأفضل، وهم عادة ذوو الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الأفضل، فإن ذلك يعني إقصاء الآخرين، ليس لأنهم أقل بداهة أو ذكاء، بل لأنهم حصيلة سيرورة تاريخية - بنيوية، لم تسمح لهم بأن يكونوا الأفضل، وهم عادة أبناء الأقليات، وأبناء المناطق المهمشة والنائية في الدولة،

خاتمة ونقاش

يتضح من النقاش والصراع الدائر في الأكاديميا أن المؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية مرت بمرحلتين أساسيتين: مرحلة التوجه الجمهوراني، والتي تجندت فيها الهيئات الأكاديمية في خدمة احتياجات الدولة القومية، وقد أثر هذا التوجه على مبنى وجوهر التعليم العالي الإسرائيلي وتطوره ودوره على مستوى أجنداته البحثية؛ أما التوجه الثاني فهو التوجه النيو- ليبرالي والذي بدأ بالتبلور في نهاية السبعينيات مع مجيء الليكود إلى الحكم في العام ١٩٧٧ وتراجع التيار الاشتراكي الصهيوني والتحولات الرأسمالية الليبرالية في إسرائيل على مستوى مبنى الاقتصاد وغيرها من التطورات الناتجة عن هذه التحولات مثل توسيع متناولية التعليم من خلال قيام عشرات الكليات اللوائية في إسرائيل، وهو بدوره أعطى شكلا آخر من حيث المبنى والمضمون للتعليم العالي والأكاديميا الإسرائيلية ودورها في المجتمع.

لا يتبنى هذا البحث الادعاء بأن هناك خطا فاصلا واضحا يمثل عملية الانتقال من التوجه الأول إلى التوجه الثاني، أو أن حضور التوجه النيو- ليبرالي ألغى وغيب التوجه الجمهوراني الذي لا يزال دوره حاضرا في الأكاديميا حتى الآن، ولكنه يتنازع مع قوى نيو- ليبرالية وعولمية بدأت تفرض نفسها من حيث الفكر والسياسات على المؤسسة الأكاديمية، وبدأت تضيق الحيز على التوجه الجمهوراني بحيث انعكس على مبنى الأكاديميا الإسرائيلية وتوجهاتها البحثية والدور الذي يمكن أن تلعبه في المجتمع وفي مجمل المشروع الصهيوني- اليهودي-الإسرائيلي، وتمثل هذه القوى البيروقراطية في وزارة المالية، السياسات المالية الحكومية، ومن الصعوبة الفصل بين التوجهين رغم صراعهما بسبب التقاطع الذي يحدث أحيانا بينهما، ففي الوقت الذي يطالب فيه رئيس لجنة التخطيط والموازنة إدارة الجامعات بوضع السياسات فيها بما ينسجم مع توجهات نيو- ليبرالية إلا إنه في الوقت نفسه يريد أن يفرض على الطلاب دراسة التراث والتاريخ اليهوديين ودمج مواد من العلوم الإنسانية في مواضيع العلوم الطبيعية أو التكنولوجية أو المهن الحرة وهو لا شك جزء من التوجه الجمهوراني القديم.

إن التوجه النيو- ليبرالي يؤمن بالمنافسة، باختيار الأفضل وفقاً للداروينية الاجتماعية التي تشكل المنطلق الفكري الاجتماعي الأساسي للأيديولوجيا النيو- ليبيرالية، والأفضل في هذه الحالة هم بلا شك القادمون بالأساس من خلفيات اجتماعية- اقتصادية مرتفعة (الطبقات الاجتماعية المهيمنة). كما ويؤمن التوجه النيو- ليبرالي بالتصنيف، والوجه الآخر للتصنيف هو الإقصاء، لأنه عندما يتم اختيار الأفضل، وهم عادة ذوو الخلفية الاجتماعية الاقتصادية الأفضل، فإن ذلك يعني إقصاء الآخرين، ليس لأنهم أقل بداهة أو ذكاء، بل لأنهم حصيلة سيرورة تاريخية - بنيوية، لم تسمح لهم بأن يكونوا الأفضل، وهم عادة أبناء الأقليات، وأبناء المناطق المهمشة والنائية في الدولة، أي المجموعات غير الأشكنازية تحديدا. لهذا السبب نجد أن لجنة رؤساء الجامعات كانت الجسم السياسي الأبرز الذي وقف أمام التوجه لإلغاء امتحان التصنيف للجامعات (البسيخومتري)، وحتى عندما تمت إضافة أسلوب تصنيف إضافي (من دون إلغاء البسيخومتري) في العام ٢٠٠٣، حاربت اللجنة

لإلغاء أسلوب التصنيف الإضافي لأنه ساهم في دخول طلاب عرب كثر الى الجامعات وخصوصا في الكليات المهمة.

لا ندعي من خلال العرض الموجز أن الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أصبحت نيو- ليبرالية في الصميم، ولكنها لم تعد مؤسسات جمهورانية بجدارة كما كانت في سنوات الخمسينيات والستينيات وحتى أواخر السبعينيات، وكانت بدون مبالغة أكثر المؤسسات الأكاديمية جمهورانية وتجندا على مستوى الدول الحديثة. بل أصبحت جمهورانية وليبرالية في الوقت نفسه وفي صراع بينهما في اللحظة نفسها، ويتقاطع التوجهان أحيانا ويتصارعان أحيانا. فهي جمهورانية باستمرارها في التجند للمشروع القومي ونيو- ليبرالية في تجاوبها وتماهيها مع متطلبات ومقتضيات العولمة للبقاء في الصدارة والمحافظة على الجدارة في "السوق" الأكاديمية التنافسية. فالتوجه الجمهوراني لا يضمن لها ذلك لوحده في ظل العولمة، حيث يؤمن التوجه الجمهوراني بمجانية التعليم أو حتى بتدخل كبير للدولة في هذا الجانب، كما ويؤمن بأن الجامعات هي مشروع قومي ومؤسسات مجندة لخدمة هذا المشروع، وأن الأجندات البحثية عليها أن تكون مجندة وجزءا من عملية بناء الدولة وإنتاج هوية جماعية، والأهم من كل ذلك أن التوجه الجمهوراني يؤمن أن التعليم العالي الرسمي هو الذي ينتج المعرفة وليس خصخصته، حيث تطغى على الأخيرة الاعتبارات الربحية على الاعتبارات المعرفية في الإنفاق على البحث العلمي. مقابل ذلك، استبدل التوجه النيو- ليبرالي الذي يتحدث عن استقطاب طلاب أجانب من دول العالم التوجه الجمهوراني الذي يتحدث عن استقطاب الطلاب اليهود في الخارج، واستبدل التفكير النيو- ليبرالي في استقطاب العقول الأكاديمية المميزة في الجامعات الخارجية التوجه الجمهوراني الذي يتحدث عن استقطاب العلماء اليهود كمهمة قومية، واستبدل التفكير النيو- ليبرالي الذي يتحدث عن قبول الأفضل إلى الجامعة، التوجه الجمهوراني الذي ينادي بتعميم متناولية التعليم العالي بدون قيود، وغير ذلك من التحولات. وهنا يظهر التقاطع بين التوجهين على سبيل المثال في التجند القومي السياسي والأكاديمي لإرجاع العقول اليهودية المهاجرة (وهو توجه جمهوراني) في مقابل استبدال لغة التعليم العبرية بلغة انكليزية في بعض الكليات كما حدث في معهد "التخنيون"[18]، لاستقطاب الطلاب الأجانب (مثل تجربة الهند)، وهو توجه نيو- ليبرالي بالأساس.

الهوامش

١ مهند مصطفى (٢٠٠٨). "الأكاديميا الإسرائيلية وبناء الدولة: من التوجه الجمهوراني الى قيم الخصخصة". قضايا اسرائيلية العدد ٢٩. ص: ٥٣-٦٢.

٢ ذي ماركر، ٢٠٠٩/٦/١٠. ص:٤.

٣ هآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣. ص: ب ٢.

٤ ذي ماركر ٢٠٠٩/٩/٢٩. ص:٤-٥.

٥ كارلو شطرنبرغ (٢٠٠٩). "خطة إنقاذ للجامعات". هآرتس. ٢٠٠٩/٧/١٠. ص: ٢٣.

٦ إليعازر فوكس (٢٠٠٨). "الجامعات تستغل بشكل وقح الحرية الأكاديمية"، ذي ماركر، ٢٠٠٨/١١/١٣. ص:٢١.

٧ يعقوب برغمان (٢٠٠٩). "هل الجامعات تخدع الجمهور؟". ذي ماركر ٢٠٠٩/٧/٣٠. ص:١٦.

٨ ذي ماركر ٢٠٠٩/٦/١١. ص:٢٠. تشير معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي إلى أن الإنفاق القومي على البحث العلمي والتطوير المدني بلغ في العام ٢٠٠٨ حوالي ٣٥ر٣ مليار شيكل، أي حوالي عشرة مليارات دولار، وهي تشكل ٤ر٩٪ من الناتج المحلي الإسرائيلي مقابل ٤ر٨٪ في العام ٢٠٠٧. ويشكل إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي المدني في العام ٢٠٠٨ نسبة ٨١٪. أنظر الكتاب الإحصائي السنوي لإسرائيل ٢٠٠٩.

٩ يوسي هيرشبرغ (٢٠٠٩). "لنتعلم من أميركا: لنستثمر في البحث الأساسي". ذي ماركر ٢٠٠٩/٦/١١. ص: ٢٠.

١٠ هآرتس ٢٠٠٩/٨/١٣. ص: ب ٢.

١١ رام فروست (٢٠٠٩). "كراهية الجامعات". ذي ماركر ٢٠٠٩/٧/١٦. ص:٢٣.

١٢ ذي ماركر ٢٠٠٩/٢/٢٩. ص:٤-٥.

١٣ شطرنبرغ (٢٠٠٩). مصدر سابق.

١٤ إيليا ليبوفيتش (٢٠٠٩). "الأكاديميا للأكاديميين". هآرتس ٢٠٠٩/٧/١٧. ص: ٢٣.

١٥ أنظر على سبيل المثال مقالا ليعقوب برغمان (٢٠٠٨). "باحثو الأكاديميا ملزمون بتقديم الفائدة للجمهور". ذي ماركر، ٢٠٠٨/١٢/١٦. ص:١٦.

١٦ غابي سلمون (٢٠٠٨). "العلم أو الأخ الكبير". ذي ماركر ٢٠٠٨/١٢/٢٩. ص: ١٦.

١٧ مناحيم نتان (٢٠٠٩). "لو كنا بيركلي". ملحق هآرتس. ٢٠٠٩/٧/٢٦. ص:٢ ب.

١٨ نشرت صحيفة هآرتس مؤخرا عن انتقال كلية إدارة الأعمال في "التخنيون" من استعمال اللغة العبرية إلى استعمال اللغة الانكليزية في التدريس، والمكاتبات داخل الكلية، والمواد التعليمية، والاتصال مع المحاضرين (هآرتس، ٢٠٠٩/٣/١٨).